جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية قسنطينة – الجزائر
ISSN: 1112-4377, EISSN: 2588-2384
المجلد: 28 العدد: 5 السنة: 2024
مجلة المعيار
EL MIEYAR

مظاهر التمييز العنصري بداية النزاع المسلح بين أوكرانيا وروسيا– دراسة على ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان–

Manifestations of racial discrimination and the beginning of the armed conflict between Ukraine and Russia - a study in light of international human rights law

فطار أسماء[1]
a. fettar@univ-emir. dz

حبيبة رحايبي[2]
rh_rehaibi@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2024/06/30 تاريخ القبول: 2024/08/15 تاريخ النشر: 2024/09/15
Received: 30/06/2024 Accepted: 15/08/2024 published: 15/09/2024

الملخص:

يفيد التمييز العنصري بتصنيف الأشخاص حسب العرق أو الجنس أو الدين أو القومية قصد تقييد أو عرقلة تمتع هؤلاء الأشخاص بحقوقهم وحرياتهم، وهو ما قد يؤدي إلى وقوع انتهاكات خطيرة لحقوق الانسان وحرياته الأساسية. تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على مظاهر التمييز العنصري التي حدثت أثناء إجلاء المدنيين على اثر اندلاع المواجهات المسلحة بين روسيا وأكرانيا، من خلال رصد حوادث عنصرية واضحة ضد غير الاوكرانيين والتي تسببت فيها جهات إعلامية وحكومية، مما يطرح تساؤل حول مصداقية التزام الدول المعنية بصكوك منع التمييز والمساواة خاصة زمن النزاعات المسلحة.

كلمات مفتاحية : التمييز، النزاع المسلح الروسي–الأوكراني، وسائل الإعلام، التصنيف العنصري.

Abstract:

Racial discrimination refers to the disaggregation of persons by race, sex, religion, or nationality to restrict or impede the enjoyment by such persons of their rights and freedoms, which may result in serious violations of their human rights and fundamental freedoms. This study seeks to highlight the manifestations of racial discrimination that occurred during the evacuation of civilians following the outbreak of armed confrontations between Russia and Ukraine, by monitoring clear racist incidents against non-Ukrainians caused by media and State actors, which raises the question of the credibility of States' adherence to non-discrimination and equality instruments, particularly in times of armed conflict.

Keywords: : Discrimination ; Russian-Ukrainian armed conflict; media; racial classification

(1) جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة(الجزائر)
(2)جامعة الأمير عبد القادر قسنطينة(الجزائر)

مقدمة:

التمييز العنصري هو ذلك الفعل الذي يستند على أفكار ومعتقدات أساسها وجود تفاوت بين الأعراق المختلفة وفقا لمبدأ التفوق العرقي الذي تتبناه بعض الجماعات العرقية، إلى جانب الدين والهوية القومية والنوع الجنسي. وقد وجدت ظاهرة التمييز العنصري مع وجود الإنسان، إذ تستند على الاختلاف بين الأفراد والجماعات، وهذا الاختلاف قد يكون ماديا أو معنويا، حيث يتمثل الاختلاف المادي في العرق واللون والجنس، بينما يتجسد الاختلاف المعنوي في الدين والمعتقد واللغة والقومية، وبذلك يعد الاختلاف مهما كان نوعه أساس وجوهر التمييز العنصري.

من جهة أخرى ترتكز قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان على مجوعة من المبادئ من أهمها المساواة وعدم التمييز بين البشر مهما كان عرقهم أو دينهم أو جنسهم أو لغتهم، وعليه حظر هذا القانون كافة أشكال التمييز العنصري بل وأقرت الأمم المتحدة اتفاقيات خاصة به، وقد أجمعت نصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان على تعريف التمييز على نحو يعرف فعل التمييز حسب ما يستند عليه ومقصده الرئيسي، بحيث إذا كان الفعل مستنده غير مشروع والمقصد منه عرقلة التمتع بحقوق الإنسان اعتبر فعل التمييز محظورا وفق قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهنا يكمن الفرق بينه وبين التمييز المشروع الذي يقضي بمنح امتيازات خاصة حسب الصفات المطلوبة والكفاءات العلمية والمهنية ومكتسبات خاصة كالمهارات والمواهب، ، وعليه يعرف بأنه أي تمييز أو استبعاد أو تفضيل يقوم على أساس العرق أو اللون أو الجنس أو المعتقدات السياسية أو الأصل الاجتماعي مما يحول دون تكافؤ الفرص أو يمس به ، ويهدف إلى منع التمتع بحقوق الانسان أو تقييدها أو عرقلتها. (بدوي، 1989، صفحة 86).

يشكل النزاع المسلح الأوكراني–الروسي اختبارا لمبادئ القانون الدولي، حيث أنه فور بداية العمليات المسلحة هرع مئات الآلاف من المدنيين إلى ترك الأراضي الأوكرانية هربا من ويلات الحرب، ويعتبر الأوكرانيون في مجملهم طالبي لجوء بالنسبة للدول التي سيلجؤون إليها، بينما غير الأوكرانيين ينقسمون إلى مجموعتين: مجموعة تسعى للعودة إلى بلدانها، ومجموعة ثانية من طالبي اللجوء إلى الدول الأوروبية معظمهم أفغان وسوريون وعراقيون، أي من بلدان الأوضاع فيها لا تقل خطورة عن أوكرانيا.

نتيجة للتدفق الهائل للفارين من الحرب، عرفت الحدود البرية الأوكرانية مع جارتيها رومانيا وخاصة بولندا اضطرابات عديدة نذكر منها على وجه الخصوص مظاهر التمييز ضد الأجانب الذين يحاولون تجاوز الحدود، سواء من طرف الجانب الأوكراني أو البولندي، حيث مر الأوكرانيون بسهولة وسلاسة بينما عانى غيرهم الأمرين للعبور.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق ذكره لابد من الوقوف عند الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن تصنيف المعاملة التي تلقاها الفارين من النزاع المسلح غير الأوكرانيين معاملة تستند على أساس تمييزي غير مشروع؟ وإلى أي مدى تتعارض هذه الممارسات مع ما يتم ترويجه عن سياسة المساواة ومنع التمييز؟

وهل تعتبر ممارسات بعض وسائل الإعلام الغربي من قبيل حقها في ممارسة حرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير؟ أم أنها تجاوزته لتصبح خطابات تمييزية؟

الفرضيات:

- تعرض الفارون من الحرب الروسية- الأكرانية إلى تمييز عنصري على أساس العرق والجنسية، من خلال منح الأولوية للأوكرانيين للمرور أولا وفي ظروف مواتية، بينما عانى غيرهم الأمرين.
- ظروف النزاع المسلح هي التي تسببت في حدوث تجاوزات اعتبرت نوع من المعاملة التمييزية.
- أكثر ما يدعم حدوث التمييز العنصري في الأحداث محل الدراسة هو التصريحات الاعلامية التي اتسمت بالعنصرية الصريحة تجاه اللاجئين من اوكرانيا ومقارنتهم مع غيرهم، وهو ما يؤكد على صفة الخطاب التمييزي الموجه ضد غير الأوكرانيين ويفسر المعاملة التفضيلية التي تلقوها .

أهداف الدراسة:

- تسعى هذه الدراسة إلى رصد مظاهر التمييز العنصري أثناء بداية الأزمة الأوكرانية 2022 من خلال تسليط الضوء على المعاملات التمييزية التي اتصفت بها معاملة الأوروبيين للأجانب الفارين من الحرب، وكذلك من خلال ممارسات الإعلام الغربي التي حملت عبارات تمييزية واضحة وصريحة.
- يعتبر التمييز العنصري من أهم مواضيع التي أولتها الصكوك والأجهزة الدولية اهتماما خاصا نظرا لخطورته على المجتمع الواحد أو حتى المجتمع الدولي، وهذا الدراسة تؤكد على أهمية تحديد مظاهر التمييز العنصري حتى تسهل من محاربته والقضاء عليه وفق القانون الدولي لحقوق الإنسان.

منهجية الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي حيث عمدت إلى وصف وتتبع الظاهرة المدروسة ورصد تجلياتها في النطاق المدروس، والمنهج القانوني من خلال تحليل المواثيق القانونية التي لها علاقة بالدراسة، كما استعمل المنهج التاريخي في فقرة سرد أسباب ووقائع الأزمة.

حدود الدراسة:

تنحصر الدراسة في حدودها المكانية التي هي منطقة الأزمة حيث وقعت الظاهرة المعنية بالدراسة أي أوكرانيا وحدودها البرية مع بولندا ورومانيا، وفي حدودها الزمانية في بداية النزاع المسلح في 24فيفري/ فبراير 2022.

للإجابة عن هذه التساؤلات تقترح الخطة التالية:

1 - التمييز في الموقف الرسمي

2- التمييز في الخطاب الإعلامي

التمييز في الموقف الرسمي

1.2 التصنيف العنصري للأجانب:

تعود بوادر الأزمة الروسية الأوكرانية إلى عام 1991، حين حصول أوكرانيا على استقلالها جراء تفكك الاتحاد السوفياتي، وانضمام معظم الجمهوريات المستقلة عنه إلى حلف الناتو أو الاتحاد الأوروبي، وكانت أوكرانيا قد وقعت " مذكرة بودابست" عام 1994، التي بموجبها تحترم روسيا حدود أوكرانيا في مقابل تنازل كييف عن ترسانتها العسكرية الموروثة عن الاتحاد السوفياتي لصالح روسيا. وتبعا للتغيرات الجيوبوليتيكية في شرق أوروبا، مع اتجاه حلف الناتو للتمدد شرقا، لم تبق دول تعزل روسيا عن الناتو سوى بيلاروسيا و أوكرانيا، وهو ما تعتبره روسيا تهديدا بحصارها داخل حدودها، خاصة بعد إعلان أوكرانيا بتطلعها للانضمام إلى حلف

الناتو، وهو ما اعتبرته روسيا بمنزلة إعلان حرب، فبدأت سلسلة بالمواجهات العسكرية على حدودها الغربية بالتزامن مع حشد عسكري أمريكي أوروبي في أوكرانيا وتحت ذريعة دعم جمهوريتي "لوغانسك" و " دونيتسك" (إقليم دونياس) الانفصاليتين عن أوكرانيا، أعلن الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين"، عن مباشرة العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا في 22 فيفري 2022 (محمدعبده، 2022).

وقد تسببت الأزمة العسكرية في أوكرانيا في ظهور أزمات أخرى، شغلت الرأي العام الدولي، أهمها أزمة التفرقة العنصرية والتمييز في تعامل الدول الغربية وشعوبها وإعلامها مع هذه الأزمة، مقارنة مع الأزمات التي يشهدها الشرق الأوسط، ومناطق أخرى في العالم. فقد بدا جليا التمييز الحكومي والإعلامي والسياسي والديني والعرقي، في مواقف " الغرب المتحضر" تجاه الأزمة الأكرانية، ذلك أن أوكرانيا دولة أوروبية متحضرة ومسيحية، واللاجئون الأوكران أذكياء بشعر أشقر وعيون زرقاء، ولديهم حسابات نتفليكس، وهو ما سيتم التطرق له لاحقا.

كنتيجة حتمية وطبيعية لبداية العمليات العسكرية على الأراضي الأوكرانية، بدأ تزاحم الفارين من النزاع المسلح نحو الحدود البولندية، التي عرفت توافد عظيم للفارين من ملتمسي اللجوء الأوكران، والرعايا الأجانب الذين كانوا يتواجدون بأوكرانيا قبل بداية النزاع، سواء كانوا طلبة أو عمال أو لاجئين، هذا التوافد خلق أزمة عند الحدود، طوابير طويلة من الأشخاص الفارين امتدت لكيلو مترات، وهاته الأزمة خلقت بدورها أزمة أخرى، سميت " بالطوابير الملونة"، إذ انتشرت أقاويل تفيد أن السلطات الأوكرانية عند مراكز الحدودية، فرقت الوفود القارة إلى نوعين، الطابور الأول للأوكرانيين، والثاني لغيرهم من الأفارقة والهنود واللاجئين، وإن كان الدافع هو إجرائي يتعلق بكيفية المرور إلى الأراضي البولندية والرومانية لحفظ النظام والأمن العام، إلا أن إعطاء الأولوية للعبور للأوكران أولا، ثُم بقية الأشخاص غير الأوكران جعلت الأحداث تفسر على أنها تفرقة عنصرية، بل وتكرر الأمر على الجانب البولندي، أين استقبل اللاجئين الأوكرانيين بصدر رحب، في حين تلقى غيرهم معاملة أقل شأنا منهم، وهو ما ظهر جليا في القرارات الصادرة عن بعض الحكومات الأوروبية، التي بادرت لاستقبال اللاجئين الأوكران على أراضيها، بعد أن كانت معاملة اللاجئين السوريين والأفارقة والأفغان تأتي من تضايق السلطات الأوروبية من وجود هؤلاء على أراضيها، رغم أن المعاناة التي حلت بهم هي نفسها، إلا أن تعامل مع اللاجئين يفرق على حسب جنسياتهم.

هذا وقد انتشرت تغريدات على تويتر يؤكد أن الأوكرانيين فقط من كانوا يعبرون أولا، فيما يقضي غيرهم ساعات بل أيام في العراء ينتظرون، اذ أعطى حرس الحدود الأوكرانيون الأولوية لمواطنيهم ويرسلون الأخرين –غالبيتهم من دول أفريقية– إلى أواخر الطوابير، والتي يمتد بعضها لمسافة كيلومترات، وكان بعضهم قد اجتاز مسافة لأكثر من 65 كيلو متر مشيا على الأقدام نحو الحدود، وفي الأخير يجدون أنفسهم مجبورين على الانتظار في العراء والبرد القارس لأيام، بسبب التصنيف العنصري. وفي حديث لمراسل قناة **DW** في بلدة لوركزوفا الحدودية البولندية، صرح طالب نيجيري أنه ورفاقه واجهوا الكثير من الممارسات التمييزية، وكان عليهم في الواقع أن يتوسلوا للناس أن يأخذوهم للحدود حتى يتمكنوا من إيجاد طريقة للهروب، كما وجدوا صعوبات ومشاكل في التنقل بين الحافلات أو القطارات إلى حدود أوكرانيا لأنهم "سود" (**DW**، 2022) . من جهتها صرحت طالبة نيجيرية أخرى لمراسل **DW** أنها خلال رحلتها، وجدت طابور طويل، وكان لديها ورفاقها مخاوف لأنهم سمعوا من سبقوهم أنه تم تصنيفهم عنصريا ولم يسمح لهم بالمرور (**DW**، 2022).

وفي خضم ما يتم تداوله في مواقع التواصل الاجتماعي، وتفاعل الرأي العام العالمي معه من التفرقة العنصرية في منح أولوية العبور إلى الحدود للأوروبيين على حساب غيرهم، اعترفت الحكومة الأوكرانية علنا بوقوع نوع من المعاملة العنصرية خلال فترة الإجلاء، وقال وزير الخارجية الأوكراني ديمترو كوليبا في تغريدة له عبر تويتر، إن الهجومات الروسية قد أثرت بشكل مدمر على الجميع في أوكرانيا، وأوضح أن الأفارقة الذين يرغبون في الإجلاء هم أصدقاؤنا وبحاجة للحصول على فرص متساوية في الوصول إلى بلادهم بشكل آمن، مشددا على أن حكومة بلاده تسعى جاهدة لحل هذه الأزمة .

وبالرجوع إلى نصوص المادة01 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمواد 01،04،05 من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (الجمعيةالعامة، الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، 1965) ، والتي تحظر أي نوع من التمييز القائم على أساس محظور كالجنس والعرق والدين والأصل القومي واللغة واللون (الجمعيةالعامة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، 1948؛ محمدالبهجي، 2013)، فانه يتضح أن هذه الممارسات المتجسدة في فصل الناس في طوابير على أساس عرقهم وجنسيتهم، ومنحهم التفضيل والأولوية للعبور للطرف الآمن، إضافة إلى طريقة الاستقبال على الجانب الآخر حيث استقبل الأوكرانيون بالورود وبإجراءات مرنة في حين قوبل غيرهم بالتعنيف والترحيل فورا إلى بلدانهم، تعتبر من قبيل تمييز عنصري على الأسس المذكورة، وهو ما يتنافى وأحكام قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان.

2.2 واجبات الدول نحو الأجانب واللاجئين

تجدر الإشارة أنه على الدول الالتزام بجملة من الواجبات تجاه طالبي اللجوء واللاجئين حسب ما ينص عليه القانون الدولي لحقوق الإنسان نذكر منها:

حق الملجأ: يقصد بالملجأ بصفة عامة: الحماية التي تمنحها الدولة لأحد الأجانب الذي جاء يطلبها في إقليم تلك الدولة أو في مكان آخر يتعلق ببعض أجهزتها الموجودة في الخارج (حق اللجوء السياسي- دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي- ، صفحة 65).

اللجوء الإنساني: يعني تلك الحالة القانونية التي تنشأ نتيجة لهجرة أعداد كبيرة من مواطني دولة معينة ونزوحها باتجاه دولة أو دول مجاورة لدولتهم أو لبلدان أخرى غير مجاورة. وذلك نتيجة الأخطار المحدقة بهم في بلدهم بسبب الانتهاكات الخطيرة لحقوقهم ولحرياتهم العامة التي تقع إما من قبل النظام الحاكم –لسبب أو لآخر– وبسبب جماعات مسلحة خارجة عن القانون مع ضعف الدولة المركزية مما ينشأ عنه وضع إنساني صعب جدا وخطير يستلزم إعمال قواعد القانون الدولي الإنساني ذات العلاقة وتحديدا اتفاقية عام 1951 الخاصة باللاجئين والبروتوكول الخاص لعام 1967 الملحق بها، وتمتع هؤلاء النازحين، بموجبها يوصف اللاجئين الإنسانيين، الأمر الذي يحتم حمايتهم وصيانتهم وكرامتهم وتوفير الملجأ الآمن لهم، ريثما تستقر الأوضاع في بلدهم، ويتم إعادتهم إليها (محمدالبهجي، 2013).

وعلى الرغم من الإقرار أنه قد وقعت تجاوزات عنصرية من جانبهم –المذكورة آنفا–، قال المتحدث باسم حرس الحدود البولندي بيوتر زكيبلارز أنه:« يسمح لجميع الفارين من الحرب بعبور الحدود إلى بولندا، وفي حالة بعض الأجانب، يتعين على حرس الحدود التصرف بشكل منفصل وفقا لواجباته القانونية، ولكن لا يتم ترحيل أي شخص إلى أوكرانيا»، وهو ما يتنافى مع القوانين الدولية) .الأورومتوسطي(2022 ,

واجبات الدولة المضيفة: تلتزم الدولة المضيفة بمعاملة اللاجئين لديها بمساواة دون تفضيل أو تمييز على أي أساس، سواء كان على أساس العرق أو الدين أو الموطن، فالكل متساويين، بنظر القانون، وهذا ما نصت عليه اتفاقية النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في المادة 03: " تطبق الدول المتعاقدة أحكام هذه الاتفاقية على اللاجئين دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو بلد المنشأ" .

وجاء في التوصية العامة الثانية والعشرون بشأن المادة 05 من الاتفاقية المتعلقة باللاجئين والمشردين، أن لجنة القضاء على التمييز العنصري تؤكد على أن لكل من هؤلاء اللاجئين والمشردين الحق في العودة بحرية إلى ديار الأصلية في ظل ظروف من الأمان، وأن الدول الأطراف ملزمة بكفالة أن تكون عودة هؤلاء اللاجئين والمشردين عودة طوعية وباحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين وعدم أبعادهم (اللاجئين، 1951) .

إضافة أن الدول ملزمة بحظر التعبير الذي يشكل تحريضا على التمييز أو العداوة العنف وهذا ما تلزمه المادة 20من العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية.

وعليه يجب التسليم أن الكراهية ضد غير المواطنين، من مهاجرين واللاجئين وملتمسي اللجوء، هو أحد المصادر المعاصرة للعنصرية، وأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب ضد هذه الجماعات تحدث على نطاق واسع في سياق الممارسات القائمة على التمييز وكره الأجانب والعنصرية، ومنه نستنتج أن ما بدر من بعض الجهات الرسمية الأوروبية يعد من قبيل التمييز العنصري إذ أن تصنيف الأجانب حسب جنسيتهم ولونهم بغية عرقلة مرورهم واعتبارهم خطر على الدول التي سينتقلون إليها هو فعل تمييزي بحت.

التمييز في الخطاب الإعلامي

1.3تجاوزات وسائل الإعلام الغربية:

أثارت التصريحات العنصرية التي ظهرت من خلال التغطية الإعلامية للنزاع القائم بين روسيا وأوكرانيا، موجة غضب عارمة، إذ أن بعض الإعلاميين من مراسلين وصحفيين وحتى محللين سياسيين استخدموا عبارات " تمييزية" أثناء إجراء مقارنات بين اللاجئين حسب جنسياتهم وأعراقهم وفي مرات أديانهم، حيث تنتهي هذه المقارنات إلى تفضيل الأوكرانيين لأنهم أوروبيين بيض شقر ومتحضرون.

إن التصنيف العنصري الذي استخدمه الإعلام الغربي، سلط الضوء على ازدواجيته، وبيان حدود مفاهيمه للقيم الإنسانية، إذ كشف الإعلام بالتفريق بين اللاجئين من الشرق الأوسط وأفغانستان ولاجئي أوكرانيا تناقض الإعلام الغربي، فيما يعتقدونه حقا من أفضلية " الرجل الأبيض الأوروبي" على باقي الأعراق، وما يتغنون به من شعارات زائفة تنادي للعدالة والمساواة، ومثالا على ذلك انتشر مقطع فيديو لمراسل شبكة CBS الأمريكية شارلي داجاتا Charlie D'Agata خلال تغطيته للنزاع في أوكرانيا، إذ صرح على المباشر للقناة بأن: الهجوم على أوكرانيا لا يمكن مقارنته بالحرب في العراق وأفغانستان لأن الأولى أكثر تحضرا، فأوكرانيا ليست مكانا مع كل الاحترام الواجب، مثل العراق أو أفغانستان، الذي شهد صراعا محتدما منذ عقود، أوكرانيا متحضرة نسبيا، وأوروبية نسبيا، ولا بد لي من اختيار الكلمات بعناية أيضا، هي مدينة لا تتوقع حدوث ذلك . ورغم أنه اعتذر بعد الهجوم عليه ووصفه بالعنصري، إلا أن التصريح كان فعلا يحمل تعابير تمييز بكل ما تحمله من معنى)يوتيوب(2022 ,.

أما مراسلة محطة NBC الأمريكية، كيلي كوبيلاKelly Cobiella فقد تمادت في الوصف العنصري، إذ قالت: بصراحة تامة هؤلاء ليسوا لاجئين من سوريا، هؤلاء لاجئون من أوكرانيا المجاورة، هؤلاء مسيحيون، إنهم بيض، إنهم مشابهون جدا للأشخاص الذين يعيشون في بولندا، فقد اعتمدت هذه المراسلة على معايير تمييزية بحتة في وصف اللاجئين محظورة قانونا، إذ أشارت إلى أوكرانيا المجاورة: كونها بلد أوروبي(الجنسية)، مسيحيون: الأساس الديني، والبيض: الأساس العرقي، وبحيث كان حديثها عبارة عن مقارنة بينهم وبين اللاجئين من سوريا، فهذا يعتبر خطاب تمييزي يعطي الأفضلية للأوكرانيين الأوروبيين المسيحيين البيض على غيرهم من اللاجئين (TODAY, 2022). أما مذيع الجزيرة بالإنجليزية بيتر دوبيPeter dobbie الأوكرانيين اللاجئين أنهم: الثياب التي يلبسونها تدل أنهم شعب مزدهر من طبقة وسطى ميسورة الحال، ليس من الواضح أنهم لاجئون يحاولون الهروب من مناطق في الشرق الأوسط لا تزال في حالة حرب كبيرة، هؤلاء ليسوا أشخاص يحاولون الابتعاد عن مناطق في شمال إفريقيا إنهم يبدون كأي عائلة أوروبية قد تعيش بجوارها (يوتيوب، 2022), وعلى نحو مشابه توالت مثل هذه التصريحات العنصرية.

2.3 الحدود الفاصلة بين التمييز وحرية التعبير والرأي:

لوضع هذه التجاوزات الإعلامية الخطيرة والعنصرية في إطارها الصواب، لابد من تحديد الحدود التي تفصل حرية التعبير عن ما يشكل تمييزا عنصريا، وبما أن وسائط الإعلام تلعب دورا هاما في نقل وتصوير اللاجئين بصورة نمطية سلبية، من خلال التعميمات التي تحمل في طياتها وصم اللاجئين وملتمسي اللجوء القادمين من إفريقيا وآسيا، باعتبارهم مجرمين أو يتسمون بالعنف أو عدم النظافة، والجهل والتخلف، ووصلت لدرجة اعتبروا أن لديهم خلفيات تتعلق بالإرهاب، وهذه الافتراضات والآراء الخاطئة تؤدي في نهاية المطاف إلى ظهور ايديولوجيات وممارسات أخرى تقوم على التفوق والتمييز العنصري والعرقي وبالتالي يتشكل الموقف التمييزي ويصنف من خلاله الأشخاص حسب جنسياتهم وعرقهم ودينهم ولغتهم وهو ما يعتبر تمييز عنصري؛ غالبا ما يلجأ الإعلاميون والصحافيون إلى التحجج بحق ممارسة حرية التعبير والرأي لتغطية تجاوزاتهم المهنية والأخلاقية، فإن مفهوم حرية التعبير والرأي وإن كان مطلق إلا أنه هناك حدود، تفصله عن انتهاكات حقوق الإنسان.

1.2.3حرية الرأي والتعبير: يتمتع كل إنسان بحق حرية اعتناق الآراء والتعبير عنها دون خوف، إذ تعتبر حرية التعبير إحدى الدعائم الأساسية للديمقراطية وهو يقوم على أساس التعددية والتسامح وروح الانفتاح واستيعاب الآخر مهما كانت آراءه وأفكاره، ولكن هذا لا يعني أنه حق مطلق، بل فرضت الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان جملة من الشروط والاستثناءات على هذا الحق نذكر منها: احترام حقوق الآخرين وسمعتهم، حماية الأمن الوطني والنظام العام والصحة العامة والآداب العامة.

وهذا يشمل كل الآراء المتطرفة، بما فيها خطاب الكراهية ونشر أفكار ونظريات التفوق العرقي والديني والأصل العرقي. حيث نصت الاتفاقية الدولية الأمريكية في المادة 14 على:" أن كل من تأذى من جراء أقوال أو أفكار غير دقيقة أو جارحة بنشرها على الجمهور وسيلة اتصال ينظمها القانون، حق الرد أو إجراء تصحيح مستخدما وسيلة الاتصال ذاتها، بالشروط التي يحددها القانون"

.

2.2.3 قيود حرية التعبير: نظرا لأن تقييد حرية التعبير يجب أن يظل استثناء تقترح خطة عمل الرباط أن يتم استيفاء كل عنصر من العناصر الستة التالية حتر يصل خطاب ما إلى مستوى جريمة جنائية (Hatred, 2020):

- **السياق:** يتعلق بتقييم ما إذا كانت بعض أشكال التعبير قد تحرض على التمييز أو العداء أو العنف ضد المجموعة المستهدفة، أو يكون لها تأثير مباشر على النية و/أو العلاقة السببية.
- **المتحدث:** يجدر دراسة حالة المتكلم في المجتمع، ولاسيما مركزه الفردي أو مركز منظمته، في البيئة العامة التي يوجه إليها الخطاب.
- **النية:** فالمادة 20 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية تفترض وجود النية مسبقة. إذ أن الإهمال والتهور ليسا كافيين لتشكيل موقف تنطبق عليه المادة التي تطالب بـ «الدعوة» و «التحريض»، وليس مجرد الانتشار والتداول.
- **المحتوى أو الشكل:** هذا حافز مهم ويمكن أن يشمل تحليل المحتوى مدى استفزاز الخطاب ومباشرته، بالإضافة إلى التركيز على الشكل وأسلوب وطبيعة الحجج المستخدمة في الخطاب المعني أو لتحقيق التوازن بين تلك الحجج، إلخ.
- **مدى الخطاب:** ويتضمن ذلك عناصر مثل تأثير الخطاب، وطبيعته العامة، وكبر جمهوره وحجمه ومن العناصر الأخرى: ما إذا كان الخطاب علنيا، وما هي وسائل النشر، والنظر في ما إذا كان الخطاب قد نشر بواسطة منشور وحيد أم عن طريق وسائل الإعلام السائدة أو الإنترنت، وما درجة تواتر الاتصالات وحجمها ومداها، وما إذا كان لدى الجمهور أي وسيلة للتصدي للتحريض، وما إذا كان البيان (أو العمل الفني) قد عمم ببيئة محصورة أو مفتوحة على نطاق واسع لعامة الناس.
- ويشمل ذلك عناصر مثل تأثير الخطاب وطبيعته وحجم جمهوره، وعناصر أخرى: علنية الخطاب، وسائل النشر، وتواتر الاتصالات ومداها ونطاقها، وما إذا كان لدى الجمهور وسائل لمكافحة التحريض وما إذا كان البيان هو (أو الأعمال الفنية) المتداولة في بيئة محصورة أو مفتوحة على نطاق واسع لعامة الجمهور.
- **الأرجحية، بما في ذلك الوشوك المحدق:** والتحريض هو بالتحديد جريمة غير كاملة وليس من الضروري ارتكاب الفعل المطلوب في رسالة التحريض لكي يعتبر هذا البلاغ جريمة. وهذا يعني أنه يجب على المحاكم أن تقرر أن هناك احتمالاً معقولاً بأن ينجح البلاغ في تحفيز اتخاذ إجراء حقيقي ضد المجموعة المستهدفة، مع الاعتراف بأن هذه العلاقة السببية ينبغي أن تكون مباشرة بالأحرى.

وهو ما ينطبق على التصريحات الإعلامية السالفة العرض، ومنه نستنتج أن التجاوزات الإعلامية الصادرة من بعض وسائط الإعلام الغربي هي خطابات تمييزية بحتة وتشكل انتهاكا لحقوق الانسان، لاسيما المخاطبون بهذا الخطاب من المهاجرين واللاجئين من الجنسيات المستهدفة، اذ يمكن تعرضهم للإقصاء والتعنيف وسوء المعاملة بناء على ما تم تداوله في وسائل الإعلام حولهم .

خاتمة:

بعد تتبع الأحداث الواقعة أثناء إجلاء المدنيين الفارين من ميدان النزاع المسلح الروسي–الأوكراني سنة2022، واستنادا لنصوص القانون الدولي لحقوق الإنسان، أهم نتيجة لهذه الدراسة هي تكييف المعاملات التفضيلية لبعض الأوروبيين سواء كانوا جهات رسمية أو شعبية، وتفاعلات الإعلام الغربي مع اللاجئين، على أنها ممارسات تمييزية أساسها العنصرية، وهو ما يفضح السياسة العنصرية الأوروبية التي طالما كانت موجودة ضد غيرهم وخاصة ضد الأفارقة والأسيويين وعلى وجه الخصوص العرب منهم، رغم محاولات التستر خلف قواعد القوانين الدولية وقيم الدولة العلمانية الحديثة التي تبنتها هذه الدول.

أولا– النتائج:

1- ان الموقف الأوروبي الرسمي والإعلامي تجاه أزمة أوكرانيا وما سببه من أزمة اللاجئين كشف عن السياسة العنصرية المتجذرة ، التي تتعمد إلى الإقصاء والتهميش والتمييز تجاه العرقيات غير الأوروبية.

2- رغم أن عدم التمييز مبدأ أساسي يستند إليه القانون الدولي، فإن استمرار العنصرية والتمييز العنصري، وكره الأجانب، يدل صراحة على ضرورة السعي إلى إيجاد سبل أخرى لمعالجة هذه الظاهرة بمزيد من العزم والإنسانية والكفاءة.

3- إن كره الأجانب بمختلف مظاهره هو أحد المصادر والأشكال الرئيسية المعاصرة للتمييز ، وأن مكافحته تطلب المزيد من الجهود واتخاذ إجراءات فعالة من جانب الدول والمجتمع الدولي.

التوصيات:

1-تعميم التعامل الإيجابي مع اللاجئين من مختلف الأعراق والأديان.

2-على الدول تفادي ازدواجية المعايير في التعامل مع القضايا الإنسانية.

3-استحداث آليات للتحقيق في الأشكال المعاصرة للعنصرية والتمييز العنصري من خلال البلاغات والشهادات عن ممارسات التمييز العنصري في التعامل مع الفارين الأجانب من الحرب في أوكرانيا.

4-يجب على الدول أن تزيد من الاهتمام بمحاربة الآراء المسبقة السلبية والتنميط ضد الأفراد والجماعات على أساس الانتماء العرقي أو الدين أو المعتقد.

5-يتعين على وسائط الإعلام أن تحافظ على أعلى معايير الصحافة الأخلاقية وتجنب التصوير النمطي للأفراد والجماعات مما يرفع احتمال تعرضهم إلى التمييز والكراهية.

6-لكل دولة حق سيادي في سن القانون وانتهاج سياستها فيما يتعلق بالهجرة ومعالجة طلبات اللجوء، إلا أن هذه السياسات لابد أن تتوافق مع صكوك ومعايير حقوق الإنسان دون أي تمييز.

المصادر والمراجع:

1. incitement to Hatred .(20 04 ,2020) .The Rabat Threshold Test 1

2. اتفاقية شؤون اللاجئين. (14 ديسمبر, 1951). إتفاقية النظام الأساسي لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. *الجمعية العامة للأمم المتحدة*.

3. أحمد بدوي. (1989). *معجم المصطلحات القانونية* (الإصدار ط1). بيروت: دار الكاتب اللبناني.

4. أحمد جلال محمدعبده. (2022). السياسة الأمريكية تجاه التدخل العسكري في أوكرانيا وانعكاساتها على حلف الناتو. *مجلة السياسة والاقتصاد*(العدد16)، 417.

5. الجمعيةالعامة. (1948). الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. *مؤتمر للجمعية العامة*. نيويورك.

6. الجمعيةالعامة. (1965). الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري. *مؤتمر الجمعية العامة للأمم المتحدة*. نيويورك.

7. المرصد الأورومتوسطي. (2022). *المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان*. تاريخ الاسترداد 06 04, 2022، من Euro-Euro-Med Human Rights Monitor: https://euromedmonitor.org/ar/article
8. ايناس محمدالبهجي. (2013). *الأسس الدولية لحقوق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول* (الإصدار ط1). القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية.
9. برهان أمرالله. (بلا تاريخ). *حق اللجوء السياسي- دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي-*. القاهرة: دار النهضة العربية.
10. عبد الرحمان ابن خلدون. (1984). *تاريخ ابن خلدون*. بيروت: دار القلم.
11. قناة DW. (01 03, 2022). *موقع قناة DW*. (حوادث عنصرية خلال الفرار من أوكرانيا... ماالذي حدث بالضبط، المحرر) تاريخ الاسترداد 06 07, 2023، من الموقع الرسمي لقناة DW: https://p.dw.com/p/47mUa
12. قناة TODAY. (2022). *TODAY*. تاريخ الاسترداد 03 07, 2023، من https://youtu.be/ZU7AVKArnss?si=1yiXcEzBulKjkUbr
13. يوتيوب. (03 07, 2022). *تتوفر المعلومات بصيغة فيدوهات وكتابية*. تاريخ الاسترداد 2023، من https:/shorturl.at/glxC5